

أثر تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للمدة 2004-2021

The Impact of Petroleum Price Fluctuations on Some Economic Variables in Algeria for the Period 2004-2021

كينة عبد الحفيظ *

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 – الجزائر

hafidkina@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/07

تاريخ القبول للنشر: 2023/03/13

تاريخ الاستلام: 2023/03/06

ملخص:

يكتنف السوق البترولي الكثير من الغموض وتتصارع فيه الكثير من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، لذلك فإن دراسة سوق البترول والصدمات البترولية وتأثيرها على اقتصاديات الدول المصدرة للبترول ليس بالأمر السهل والخالٍ من التعقيد، في ظل التقلبات المستمرة لأسعار البترول، إذ شهد هذه المادة الحيوية العديد من الصدمات، ويهدف هذا البحث إلى تشخيص وتحليل واقع العلاقة بين تقلبات أسعار البترول العالمية وانعكاساتها على اتجاه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتوصل الباحث إلى أن الجباية البترولية تهيمن على إجمالي الإيرادات العامة كونها شكلت في المتوسط مانسبته 60%، كما ارتبطت تغيرات حجم الناتج المحلي الإجمالي بنفس اتجاه تغير مستوى الجباية البترولية التي تتأثر بسعر البترول في السوق الدولية.

الكلمات المفتاحية: صدمات أسعار البترول، الجباية البترولية، الإيرادات الكلية: النمو الاقتصادي.

تصنيفات JEL: Q40، H50، G39.

Abstract:

The petroleum market is shrouded in a lot of mystery and is a battleground for various economic and political considerations. Therefore, studying the petroleum market, petroleum shocks, and their impact on the economies of petroleum exporting countries is not an easy and uncomplicated matter, especially given the continuous fluctuations in petroleum prices. This vital commodity has experienced many shocks, and this research aims to diagnose and analyze the reality of the relationship between global petroleum price fluctuations and their impact on some of the overall economic variables in Algeria. The researcher found that petroleum revenues dominate the total public revenues, as they averaged 60%. Additionally, changes in the overall Gross Domestic Product (GDP) were found to be linked to changes in petroleum revenue levels, which are affected by petroleum prices in the international market.

Keywords: Petroleum price shocks, petroleum revenue, total revenues, and economic growth.

Jel Classification Codes: Q40، H50، G39.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر مطلع القرن العشرين البدايات الأولى لبزوغ سلعة البترول على قمة هرم السلع الإستراتيجية العالمية سواء للدول المنتجة او المستهلكة منه، حيث يباع في اسواق تحتوي على عدد قليل من المنتجين ينتجون سلعة متجانسة ولهم القدرة على صنع السعر عرفت بأسواق احتكار القلة، وبات تقلب هذا السعر يشكل خطرا على النظام الاقتصادي والمالي للدول وقد يؤثر على معظم المتغيرات الاقتصادية والمالية للدولة.

ولكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي الجانب، يعتمد على قطاع البترول بشكل أساسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واهم مصدر للصادرات الكلية، مما جعل الاقتصاد عرضة لعوامل خارجية تتمثل في التقلبات السعرية للبترول في السوق العالمية والطلب عليه.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل يكاد يكون شبه تام على ايراد مبيعات البترول، وهذا الاعتماد يجعل اي تراجع في اسعار البترول تؤثر بشكل مباشر على اوجه النشاط الاقتصادي، وبالتالي على المتغيرات الاقتصادية الكلية لذا وجب طرح السؤال الاتي:

إلى أي مدى تؤثر الصدمات البترولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

يهدف البحث إلى استعراض أهم محطات الصدمات البترولية التي شهدتها العالم، وتحليل وقياس أثر هذه صدمات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري؛ بالإضافة إلى إبراز مقومات القطاع البترولي الجزائري.

استند البحث على مناهج عدة، فقد استخدم المنهج التاريخي لبيان سرد تطور الصدمات البترولية في السوق العالمية، فضلا عن استخدام المنهج الوصفي لبيان الوضع الاقتصادي الجزائري، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل البيانات الوقائع بضو تنامي وتطور الأحداث التي رافقت البترول وتأثيراتها على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

بغرض الاحاطة بكافة جوانب البحث والاجابة على السؤال المطروح اعتمدنا على التقسيم الاتي:

- عموميات حول السعر البترولي؛
- الإمكانيات البترولية في الجزائر؛
- تقلبات اسعار البترول وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

2. عموميات حول سعر البترولي:

1.2 مفهوم سعر البترول:

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي اطلق عليه لأهميته بالذهب الأسود والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، ويعرف سعر البترول على انه القيمة النقدية او الصورة النقدية للبرميل من النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 159 لتر معبرا عنه بالوحدة النقدية الامريكية¹، كما يعبر السعر عن قيمة السلعة معبرا عنها بالنقود فسعر البترول هو قيمة سلعة البترول معبرا عنها بوحدة النقد لمدة زمنية معينة²، اما مدلول تقلبات سعر البترول فيعبر عنها بأنها تلك المشاهد التي تكون فيها عدم استقرارية وبصورة متكررة في أسواق النفط العالمية، متمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على سعر برميل البترول عبر الزمن، تاركا أثرا كبيرا على متغيرات الاقتصاد الكلي³

2.2 العوامل المؤثرة في أسعار البترول:

يرجع العديد من الخبراء العوامل المؤثرة على أسعار البترول الى:

■ العرض والطلب وحجم الاحتياطي البترولي:

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للبترول ومدى حاجتها إلى البترول لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره وتحقيق موارد نقدية تلي حاجاتها المالية⁴.

■ النمو الاقتصادي العالمي:

إن زيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك البترولي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، وهذا كله من شأنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي، وبهذا فإن العلاقة بين هذين العاملين متداخلة، فكل عامل يؤثر في الآخر⁵.

■ الظروف الجيو سياسية والمناخية:

تؤدي الاضطرابات السياسية في الدول المنتجة للبترول إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى أثار سلبية على المنشآت البترولية، مما يؤثر على عرض البترول الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار⁶.

■ سعر صرف الدولار الأمريكي:

يتم تسعير البترول الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي نظرا لقوة الدولار واستقراره ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر البترول، لذا فإن جميع المبادلات البترولية تجري بعملة الدولار وأي انخفاض أو ارتفاع الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة⁷.

■ المضاربة على البترول:

من الظواهر الحديثة هو استخدام البترول في سوق المضاربة والتي يعتمد المضاربون فيها على توقعاتهم المستقبلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والمناخية، بحيث يلعب المضاربون دورا في تدهور أسعار البترول كون المضاربون يتشابه سلوكهم مع المستهلكين للبترول مع اختلاف هدفهم الربحي من جراء الفرق بين سعري البيع والشراء، فعندما تشير التوقعات المضاربون باحتمالية ارتفاع الأسعار مستقبلا يزداد طلبهم على شراء البترول وهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر وبالعكس في حالة توقعهم بانخفاض الأسعار⁸.

■ عامل التكنولوجيا:

تساهم التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة البترول الإستخراجية والتحويلية وتقدمها المستمر في عملية تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وتخفيض التكاليف، وزيادة كفاءة استخلاص البترول من الحقول والمكامن النفطية، وهذا يؤدي إلى التأثير الايجابي على مجمل الأسعار أيضا⁹.

3.2 أزمات السوق البترولية:

شهد سوق البترول أزمات عديدة لها صلة وثيقة بتقلبات أسعار البترول منذ بداية السبعينيات الى عام 2020 وتتمثل أهم المحطات التاريخية ما يأتي¹⁰:

■ أزمة البترول الأولى عام 1973:

إذ سميت هذه الأزمة باسم أزمة تصحيح أسعار البترول وتقييم البرميل بسعره الحقيقي الذي كان متدنيا إلى مستويات قياسية، ففي العام 1973 قررت منظمة أوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لترتفع من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار أي ارتفعت الأسعار بنسبة 400%، وذلك عن طريق إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار البترول، وتمكنت من مضاعفة أسعار البترول إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار من دون اللجوء إلى الشركات البترولية الكبرى مستغلة البترول كأداة للضغط على الدول الكبرى.

■ أزمة البترول 1979-1980:

إن الأزمة النفطية الثانية كانت نتيجة أسباب وتحولات سياسية واقتصادية هذه الأخيرة انعكست مباشرة على الأسعار، فيما أثرت الأسباب السياسية على الكميات المعروضة والمطلوبة من البترول¹¹:

- الأسباب السياسية: مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 انخفض إنتاج البترول العراقي بمقدار 207 مليون برميل يوميا، وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برميل يوميا فتعززت الأسعار في تصاعدها حتى ارتفعت إلى أكثر من 32 دولار للبرميل.

- الأسباب الاقتصادية: لقد تدهور سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى سواء بعد تخفيضه الأول في أوت 1971 أو الثاني في فيفري 1973 وكذلك بعد التعويم الشامل للعملات الذي حدث بعد انهيار نظام بریتون وودز، وذلك أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للبترول، فأجبرت الدول الأعضاء في OPEC على رفع أسعار البترول مع نفس الانخفاض في قيمة الدولار.

■ أزمة البترول عام 1986:

إن الأزمة البترولية لهذا العام تختلف عن سابقتها، إذ أن الأزميتين السابقتين كان لهما الأثر السلبي في الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول، أما أزمة عام 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للبترول في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح تسميتها الأزمة البترولية العكسية لأنها تختلف عن سابقتها من حيث الآثار¹².

■ أزمة البترول سنة 1998:

في سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم لاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب أما من ناحية العرض البترولي، فقد ارتفعت الإمدادات البترولية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات البترولية للدول الصناعية، مما ساهم في زيادة الاختلال في السوق البترولي حيث ارتفع العرض وانخفض الطلب فانخفض السعر الى حدود 12.3 دولار للبرميل¹³.

■ ثورة أسعار البترول ابتداء من سنة 2004:

عرف العالم صدمة بترولية أخرى بدأت سنة 2004 حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار أمريكي للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل وذلك خلال الربع الأول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث لهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.

■ أزمة البترول 2008:

ارتفعت أسعار البترول بشكل قياسي في نهاية عام 2008 محققة 100 دولار للبرميل وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات المصارف وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة على السوق البترولية التي كانت في أعلى مستوياتها، إذ بلغ سعر برميل 108.28 دولار ليتهاوى إلى سعر ما دون 70 دولار للبرميل نهاية 2008 ثم يرتفع تدريجيا إلى 80 دولار للبرميل عام 2009¹⁴.

■ الأزمة البترولية 2014:

عرفت أسواق البترول العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للبترول وظهور منتجين جدد، ومن أسباب الأزمة النفطية 2014 نذكر¹⁵:

- الزيادة في العرض مقابل تراجع الطلب؛
- عامل التكنولوجيا؛
- ارتفاع انتاج الغاز الصخري.

■ الصدمة البترولية 2020: شهدت أسعار البترول صدمة أخرى في مارس 2020 بفعل تداعيات جائحة كورونا إذ هوت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وقد سجلت الأسعار معدلات سالبة¹⁶.

3. الإمكانيات البترولية في الجزائر:

يعتبر القطاع البترولي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو لا يزال بعد أكثر من أربع عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، والمساهم في تمويل كل القطاعات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمة الخارجية نظير التقلبات الحادة في أسعار البترول التي تعرفها السوق الدولية.

1.3 احتياطي البترول في الجزائر: تمتلك الجزائر احتياطيًا مؤكد من البترول موضح وفق الجدول الآتي:

جدول 1: تطور الاحتياطيات المؤكدة من البترول في الجزائر 2004-2020 الوحدة مليار برميل

السنوات	الاحتياط	عدد الاكتشافات
2004	11.8	-
2005	12.3	-
2006	12.3	-
2007	12.3	-
2008	12.3	2
2009	12.2	4
2010	12.2	14
2011	12.2	10
2012	12.2	8
2013	12.2	12
2014	12.2	18
2015	12.2	11
2016	12.2	17
2017	12.2	20
2018	12.2	15
2019	12.2	7
2020	12.2	9

المصدر: تقارير الإحصائية المجمعة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت

عرف الاحتياطي البترولي في الجزائر تطورًا ملحوظًا ويعود ذلك لمسارته لنشاط الاستكشاف الذي تقوم به شركة سونطراك التي تحتكر بشكل شبه كامل لعمل التنقيب والاكتشاف، من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاحتياطي المكتشف في تزايد من خلال الأرقام حيث تشير التقارير أن حجم احتياط البترول المسجل خلال سنة 2004 بـ 11.8 مليار برميل ليترفع هذا الرقم تدريجيًا ويسجل أعلى قيمة محققة من حجم الاحتياطي سنة 2005 بمقدار احتياطي قدره 12.3 مليار برميل، كما نلاحظ اتساع النشاط الاستكشافي للحقول البترولية بسبب فسح المجال واعتماد نظام الشراكة بفتح مجال التنقيب أمام المستثمرين الأجانب حيث بلغ عدد الاكتشافات للفترة 2004-2020 ما يقدر بـ 147 اكتشاف.

2.3 انتاج البترول في الجزائر:

تمتلك الجزائر ثروة هائلة تجعل منها بلدا هاما في مجال انتاج البترول والطاقة بامتياز ويرجع ذلك إلى تنوع انتاجها من نפט خام وغاز طبيعي، والجدول الموالي يبين حجم الانتاج خلال الفترة ما بين 2004-2020.

جدول 2: تطور انتاج البترول في الجزائر 2004-2020 الوحدة الف برميل يوميا

السنوات	الانتاج/ الف برميل يوميا
2004	1311.4
2005	1352
2006	1426
2007	1398
2008	1356
2009	1221
2010	1190
2011	1162
2012	1203
2013	1203
2014	1193
2015	1157
2016	1020.3
2017	993.0
2018	970.0
2019	954.2
2020	838.5

المصدر: تقارير الاحصائية المجمعة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك، الكويت

من الجدول اعلاه نجد ان حجم انتاج البترول في الجزائر متذبذب صعودا ونزولا حيث سجل خلال الفترة الممتدة بين 2004 انتاج قدره 1311.4 وفي 2006 سجل اعلى انتاج خلال فترة الدراسة قدره 1426 الف برميل بعدها عرف تراجعاً الى غاية 2011 حيث وصل الانتاج 1162 الف برميل ليرتفع خلال سنة 2012 2013 من جديد ثم يعاود انخفاض الانتاج ليصل سنة 2020 الى 838.5 الف برميل يوميا.

3.3 مميزات البترول الجزائريك:

يتميز البترول الجزائري بخصائص تجعل منه محل طلب مما ينعكس على اسعاره دوليا، والجدول الموالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة مع البترول الجزائري خاصة ما تعلق بنسبة احتوائها على مادة الكبريت ونسبة أنواع البترول (خفيف متوسط ثقيل) مقارنة مع باقي الدول.

جدول 3: مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول الوبك والبترول الجزائري من حيث الجودة

النسبة النوعية للمنتجات البترولية	نسبة الكبريت في البترول	درجة الكثافة النوعية API 60-1 درجة	نوع البترول	البلد
ثقيل	متوسط	خفيف		
48.0	31.0	20.0	متوسط	السعودية
60.5	23.5	16.0	ثقيل	
55.5	25.0	19.5	متوسط	الكويت
47.0	30.5	22.5	متوسط	ايران
52.0	26.5	21.5	ثقيل	
44.0	30.0	25.0	خفيف متوسط	العراق
50.0	28.0	22.0		
29.0	36.0	35.0	خفيف	الجزائر
48.0	40.0	12.0	ثقيل	نيجيريا
		0.25		

المصدر: محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 12-13 (الدوري، 1983)
 نلاحظ من الجدول اعلاه أن البترول الجزائري من النوع الخفيف 44 اكبر من 35 أي من نوعية ذات جودة ممتازة
 فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية كلما يزيد سعره بالمقارنة مع بقية أنواع البترول الأخرى، ولذلك فالبترول الجزائري
 يعد من أفضل أنواع البترول وأكثرها طلبا لخلوه تقريبا من مادة الكبريت 0.14% فقط، بالإضافة إلى قلة كلفة استغلاله
 وإنتاجه ونوعية المشتقات المنتجة، وقرب الموقع الجغرافي الجزائري من أسواق البترول الدولية واسعة الاستهلاك خاصة
 الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الاوسط واسيا.

4. تقلبات اسعار البترول وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري:

تعد الجزائر من بين اهم الدول المصدرة للبترول والفاعلة في سوق البترول العالمي، حيث شهدت اسعار البترول
 الجزائر خلال ثلاث العقود الاخيرة تطورات ايجابية وسلبية متاثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها.
 والجدول الموالي يوضح تطورات اسعار البترول الجزائري خلال الفترة بين 2004-2020.

جدول 4: تطور أسعار البترول الجزائري في السوق العالمية

السنوات	سعر بالدولار	السنوات	سعر بالدولار
2004	36.05	2012	109.45
2005	50.64	2013	105.87
2006	61.08	2014	96.26
2007	69.08	2015	52.79
2008	94.45	2016	44.28
2009	61.06	2017	65.74
2010	77.45	2018	71.05
2011	107.46	2019	67.96
		2020	26.4

المصدر: معلومات مجمعة من وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أسعار البترول عرفت عدم استقرار طوال الفترة الممتدة بين 2004-2020 حيث
 عرفت سنة 2004 سعر 36.05 دولارا أمريكيا للبرميل ثم عرفت ارتفاعا تدريجيا مسجلة سنة 2008 ارتفاعا سجل 94.45 دولار
 أمريكي للبرميل لتتخفف سنة 2009 إلى 61.06 دولارا أمريكيا، ثم ترتفع الاسعار من جديد وصلت ذروتها سنة 2012 بسعر

وصل الى 109.45 دولار أمريكي للبرميل، بفعل زيادة الطلب العالمي على البترول في الصين والهند وذلك فضل الأداء الاقتصادي الجيد بشكل خاص والتحسين في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما تأثرت الأسعار أيضا بحالة التخوف التي سادت السوق البترولية بشأن عدم مقدرة الطاقة الانتاجية العالمية على تلبية الزيادة في الطلب، خاصة في ظل انخفاض الإنتاج خارج منطقة الأوبك أهمها منطقة بحر الشمال بسبب الكوارث الطبيعية وارتفاع حى المضاربة وقد كان للآزمة المالية العالمية اثرا واضحا على اسعار البترول فمن خلال الجدول نلاحظ أن أسعار البترول بدا بالانخفاض سنة 2009 ليصل الى 61.06 دولار امريكي¹⁷ (سهيلة، 2016)، لتعرف الفترة 2014-2019 تذبذب ارتفاعا وانخفاضا بين السنة والأخرى إلى انه في سنة 2020 تراجعت اسعار البترول بشكل قياسي مسجلة سعر قدر بـ 26.4 دولار امريكي بفعل جائحة كورونا.

1.4 أهمية الجباية البترولية على بعض المؤشرات الاقتصادية:

يعتبر البترول من أهم مصادر الدخل في الجزائر والمصدر الرئيسي لإيرادات الميزانية العامة للدولة، حيث يؤدي القطاع البترولي دورا مهما في الاقتصاد الجزائري فإيراداته تعد المصدر الأهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومورد هام للعملة الصعبة وكذلك تمويل الميزانية العامة وفيما يلي:

1.1.4 أهمية الجباية البترولية في اجمالي الايرادات الكلية:

جدول 5: مساهمة الجباية البترولية في اجمالي الايرادات الكلية

السنوات	الجبائية البترولية	نسبة الجباية البترولية الى اجمالي الايرادات	الجبائية العادية	نسبة الجباية العادية الى اجمالي الإيرادات	اجمالي الايرادات
2004	1540.7	70.44	652.5	29.36	2229.7
2005	2352.7	76.32	724.2	23.49	3082.6
2006	2799.0	76.89	840.5	23.09	3639.8
2007	2799.8	75.83	890.9	24.15	3687.8
2008	4088.6	78.77	1101.8	21.22	5190.5
2009	2412.7	65.63	1263.3	34.36	3676.0
2010	2905.0	66.12	1487.8	33.86	4392.9
2011	3979.7	68.73	1810.4	31.26	5790.1
2012	4184.3	66.00	2155.0	33.99	6339.3
2013	3678.1	61.73	2279.4	38.26	5957.5
2014	3388.4	59.04	2349.9	40.95	5738.4
2015	2373.5	46.51	2729.6	53.48	5103.1
2016	1781.1	35.3	3261.1	64.7	5042.2
2017	2177.0	42.3	3870.9	64.0	6047.9
2018	2887.1	40.4	3939.7	57.7	6826.9
2019	2668.5	34.1	3933.1	59.6	6601.6
2020	1921.6	39.6	3719.4	65.9	5640.9
2021	2609.2	36.0	3971.0	60.3	6586.6

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2021).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزء الغالب من الإيرادات العامة مصدرها الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من مواد الدولة وما يميز إيرادات الجباية البترولية أنها في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة بين 2004-2008، حيث بلغت سنة

2004 مبلغ 1540.7 مليار دينار، لتعرف بعد ذلك زيادة مستمرة حتى سنة 2008 لتصل إلى 4088.6 مليار دينار أي بنسبة 78.77 % من إجمالي الإيرادات العامة وهذا راجع بالأساس لتحسن أسعار البترول في السوق الدولية، لتشهد سنة 2009 انخفاض إيرادات الجباية البترولية لتصل إلى 2412.7 مليار دينار بسبب تقلبات التي مرت بها السوق البترولية والذي أدت بدورها إلى تدهور الأسعار، لتشهد تحسن مرة أخرى سنة 2012 وتحقق ما قيمته 4184.3 مليار دينار وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 109.5 دولار أمريكي ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388.4 مليار دينار سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار البترول في السوق الدولية، وبسبب انخفاض أسعار البترول مجددا سنة 2016 انخفضت معها عائدات الجباية البترولية حيث بلغت 1781.1 مليار دينار كما عرفت سنة 2020 وصل إلى 2816 مليار دينار وبخصوص الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث تطورت من 652.5 مليار دينار سنة 2004 إلى 3929 مليار دينار سنة 2020 بنسبة مساهمة في إجمالي الإيرادات العامة 58.24% ويعود هذا إلى سعي الحكومة الجزائرية إدخال إصلاحات على القطاع الضريبي ومحاولات الحد من التهرب الضريبي الذي يضر بالاقتصاد الوطني.

2.1.4 أهمية الجباية البترولية على النمو الاقتصادي:

تعد الثروة البترولية أحد مقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة إذ بإمكانها تحقيق النمو الاقتصادي بوقت قصير مقارنة مع البلدان النامية التي لا تملك ثروة بترولية إلا أن الاعتماد بشكل واسع على البترول في تمويل المشاريع التنموية جعل من الاقتصاد الجزائري يتسم بالريعية لارتباطه الوثيق بالسوق البترولية العالمية، حيث أن انخفاض وارتفاع أسعار البترول له دور إيجابي لتمويل البرامج التنموية للدولة

جدول 6: تطور الجباية البترولية وحجم الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2021

السنوات	الجبائية البترولية	نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات	الناتج المحلي الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو النمو المعدل النمو الاقتصادي
2004	1540.7	70.44	5520.6	5.2
2005	2352.7	76.32	6861.3	5.1
2006	2799.0	76.89	8520.6	1.8
2007	2799.8	75.83	9408.3	4.8
2008	4088.6	78.77	11042.8	2.4
2009	2412.7	65.63	9968.0	2.4
2010	2905.0	66.12	11991.6	3.6
2011	3979.7	68.73	14519.8	2.8
2012	4184.3	66.00	15849.0	3.3
2013	3678.1	61.73	16647.9	2.8
2014	3388.4	59.04	17228.6	3.6
2015	2373.5	46.51	16702.1	3.7
2016	1781.1	35.3	17406.8	3.3
2017	2177.0	36.0	18906.6	1.6
2018	2887.1	42.3	20452.3	1.2
2019	2668.5	40.4	20.501.1	1.0
2020	1921.6	34.1	18383.8	-5.1
2021	2609.2	39.6	22021.5	3.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر (2004-2021)

تشير القيم في الجدول اعلاه ان وضعية معدل النمو الاقتصادي غير مستقرة حيث عرفت انخفاض خلال الفترة 2004-2006 وانتقل معدل النمو الاقتصادي من 5.2% سنة 2004 الى 1.8% سنة 2006، ليرتفع مرة اخرى الى معدل 4.8% سنة 2007، اما الفترة 2008 و2009 نجد انه بقي مستقر عند معدل 2.4%، كما شهد ارتفاعا نسبيا في 2010 قدر بمعدل 3.6% ليصل الى 3.3% سنة 2012، اما في الفترة الممتدة بين 2014-2016 فقد شهد معدل النمو الاقتصادي انخفاض تدريجي وانتقل من معدل 3.6% الى 3.3%، كما نجد ان أعلى قيمة بلغها معدل النمو الاقتصادي كانت سنة 2004 بمعدل قدر 5.2% في حين سجلت أدنى قيمة سنة 2017 بمعدل 1.6%، لينخفض مرة اخرى خلال الفترة 2018-2020 مسجل معدل سالب سنة 2020 بمعدل 5.1%، أما تطور الجباية البترولية نلاحظ ان هناك تأثير تلعبه الجباية البترولية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين، والواضح هو ان أصل عدم استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يرجع إلى تذبذب أسعار البترول في السوق الدولية وبالتالي مداخيل الجباية البترولية، فخلال الفترة من سنة 2004 الى 2008 شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا متواصلا حيث ارتفعت من 5520.6 مليار دينار إلى 11042.8 مليار دينار، وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول في تلك الفترة، لكن مع بداية سنة 2009 انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 9968.0 مليار دينار بسبب انخفاض أسعار البترول، وابتداء من سنة 2010-2014 انتعشت اسعار البترول ليرفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا تصاعدا حيث سجل ما قيمته 17228.6 مليار دينار 2014 ليتراجع سنة 2015 و2020 يفتح الصدمات البترولية المسجلة حيث بلغ سنة 2020 ما يقيمه 18383.8 مليار دينار بعد ما كان سنة 2019 حوالي 20.501.1 مليار دينار.

5. خاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي لا تزال تعتمد على قطاع البترول كمحرك لإنعاش وتطوير الاقتصاد الوطني من خلال إيرادات الجباية البترولية التي ترتبط أساسا بأسعار البترول على المستوى الدولي ومدى استقرارها في الاسواق البترولية الدولية ويمكن القول:

✓ هيمنة الجباية البترولية الى إجمالي الإيرادات العامة كونها شكلت في المتوسط ما نسبته 60% من الإيرادات العامة للدولة:

✓ يعتبر البترول الجزائري من النوع الخفيف ذات الجودة الممتازة، نظرا لخلوه تقريبا من مادة الكبريت 0.14% فقط؛
✓ يتمتع البترول الجزائري بقلّة كلفة استغلاله وإنتاجه وقربه الجغرافي من أسواق البترول الدولية واسعة الاستهلاك خاصة الأوروبية؛

✓ ارتباط تغيرات حجم الناتج المحلي الاجملي بنفس اتجاه تغير مستوى الجباية البترولية التي تتأثر بسعر البترول في السوق الدولية؛

✓ تزايد حصيلة الجباية العادية مقارنة مع الجباية البترولية ابتداء من سنة 2015. وهي تعكس توجه السياسة العامة للدولة على العمل على زيادة الوعاء الضريبي للجباية العادية.

ومن التوصيات:

- العمل على تبني سياسة اقتصادية مبنية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي والقطاع الخدماتي السياحي.

- ¹ علي اسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة أهل البيت، المجلد 01، العدد 25، 2019 ص: 325.
- ² عمار نعيم صغير وقصي عبود الجابري، تقدير عوائد تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية للمدة 1990-2018، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 31، 2021، ص: 38.
- ³ أشقي عبد الستار عبد الغني المزوري وأحمد جاسم محمد العباس، أثر أسعار النفط العالمية في عائد محفظة السوق دراسة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2012-2019، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 40، العدد 132، 2021، ص: 228.
- ⁴ بن بوزيان محمد ولخديمي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة تحليلية اقتصادية قياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، 2013، ص: 121.
- ⁵ عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2011، ص: 124.
- ⁶ عماد غزالي، نمذجة تقلبات أسعار نفط البرنت باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين للفترة جانفي 1990- جويلية 2019، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص: 97.
- ⁷ علي اسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مجلة أهل البيت، العراق، المجلد 01، العدد 25، 2019 ص: 327.
- ⁸ بشير دوهان حمزة ومحمد ناجي محمد، الانضباط المالي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للمدة 2003-2020، مجلة وارث العلمية العراق، المجلد 04، العدد 12، 2022، ص: 270.
- ⁹ علي اسماعيل عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 327.
- ¹⁰ يحي فاروق كريم فاضل، التوقعات المستقبلية للطلب العالمي وأبرز العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط للمدة 2010-2020، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 02، 2021، ص: 335.
- ¹¹ بن علي بلعزوز وضالع دليلة، ازمان النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية المجلد 07، العدد 02، 2013، ص: 194.
- ¹² يحي فاروق كريم فاضل، مرجع سبق ذكره، ص: 336.
- ¹³ بلعباس عز الدين بسياسة ورشيد بوعافية، أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر دراة قياسية خلال الفترة 1990-2017 مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص: 267.
- ¹⁴ بوشول السعيد ومحمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء اسواق الاوراق المالية الخليجية، مجلة رؤى اقتصادية المجلد 04، العدد 09، 2015، ص: 109.
- ¹⁵ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسية، 2015 ص: 06.
- ¹⁶ زمران محمد وغردي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014 و2020، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 15، العدد 01، 2021، ص: 228.
- ¹⁷ بوجردة سهيلة، علاقة الناتج المحلي الاجمالي بأسعار البترول في الجزائر للفترة 1980-2013، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 06، 2016، ص: 27.